بين الفعل والمصدر
دراسة في التقارض الوظيفي والدلالي

دكتور/ محمد عطية محمد علي

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع ، وأن يكرمنا ببركة كتابه الكريم ولغته الخالدة، وأن يمن على أهلها بالرفعة والعزة والتمكين...

إن ظاهرة التقارض في العربية بين بعض العناصر اللغوية مظهر من مظاهر اتساعها ولون من ألوان شمولها ، والتوسع شائع في كلام العرب ، فإذا كان الترادف والاشتقاق والتضاد والاشتراك والتضمين والمشاكلة إلى آخر ذلك من الظواهر تمثل أنواع الإحاطة والتنوع في الأسلوب العربي فإن التقارض يعد واحدا من هؤلاء ، إذ به يستطيع المتكلم أن يقلب الكلام على وجوه عدة وعلى كل حال هو مصيب بشرط أن يكون معه سند من السماع ووجه من وجوه التوجيه الصحيحة .[1]

تفيد مادة (ق ر ض) عند علماء اللغة معاني كثيرة، أشهرها: الإعطاء والأخذ. ، قال الفيروزابادي: (القَرْض) ويكسر: ما سلّفت من إساءة وإحسان، وما تعطيه لتقضاه، وأقرضه: أعطاه، واقترض منه: أخذ القرض، وهما يتقارضان الخير والشر أي يتبادلان) [2]. وقال ابن منظور: وقد أقرضه وقارضه مقارضة وقراضا، واستقرضت من فلان أي طلبت منه القرض فأقرضني ، وأقرضت منه ، أي أخذت القرض، والعرب تقول لكل من فعل إليه خيرا: قد أحسن قرضي، وقد أقرضني حسنا، ويقال للرجلين: هما يتقارضان الثناء في الخير والشر، أي يتجازيان، قال الشاعر:

يتقارضون إذا التقوا في موطن نظرا يزيل مواطئ الأقدام

[1] ظاهرة التقارض في النحو العربي – أحمد محمد عبد الله – مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنـورة – عدد٥٩ ص ٢٦٥.

[2] القاموس المحيط: (ق ر ض) ط دار الفكر، بيروت.

ونقل ابن منظور عن أبي زيد الأنصاري أنه قال: وهما يتقارظان المدح إذا مدح كل منهما صاحبه، ومثله يتقارضان بالضاد، وهما يتقارضان الخير والشر، قال الشاعر:

إن الغني أخو الغني وإنما يتقارضان ولا أخا المقتر [1]

هذا هو التقارض بمعناه العام كما ذكرته كتب اللغة.

أما التقارض النحوي فهو أن تعطى كلمة حكما يختص بها إلى كلمة أخرى لتعامل معاملتها ، كما تعطى الكلمة الأخرى حكما يختص بها إلى الكلمة الأولى لتعامل معاملتها أيضا ، وقد ذكر ابن هشام لذلك عشرة أمثلة من غير حروف الجر ألخصها من قوله :" من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ولذلك أمثلة :

أحدها إعطاء " غير" حكم "إلا " في الاستثناء بها نحو (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر)[2] فيمن نصب غير ، وإعطاء " إلا " حكم "غير" في الوصف بها نحو (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)[3].

والثاني إعطاء " أن " المصدرية حكم ما المصدرية في الإهمال كقوله :

أن تقرآن على أسماء ويحكما *** مني السلام وألا تشعرا أحدا

والثالث إعطاء إن الشرطية حكم لو في الإهمال كما روي في الحديث : "فإلا تراه فإنه يراك"[4]. وإعطاء " لو " حكم " إن " في الجزم كقوله : "

لَو يَشَأْ طَار بِهِ ذُو ميعة ... لَاحق الآطال نهد ذُو خصل ".

والرابع إعطاء إذا حكم متى في الجزم بها كقول الشاعر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتحمل

وَالْخَامِس إِعْطَاء لم حكم لن فِي عمل النصب ذكره بَعضهم مستشهدا بِقِرَاءَة بَعضهم {أَلم نشرح}[5] بِفَتْح الْحَاء وَفِيه نظر.

---

[1] لسان العرب (ق ر ض) ط الهيئة العامة للكتاب ، مصر.

[2] النساء ٩٥

[3] النساء ٢٢

[4] الحديث بهذا اللفظ في مسند إحمد ونصه :" **ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: " أَنْ تَعْبُدَ اللهَ – أَوْ: تَعْبُدَهُ – كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ** "١ / ٤٠٠ ط مؤسسة الرسالة ط ١ –١٤٢١ / ٢٠٠١

[5] سورة الشرح – آية ١

والسَّادس إِعْطَاء مَا النافية حكم لَيْسَ فِي الإعمال وَهِي لُغَة أهل الْحجاز نَحْو :" مَا هَذَا بشرا"[1] وَإِعْطَاء لَيْسَ حكم مَا فِي الإهمال عِنْد انْتِقَاض النَّفْي بإلا كَقَوْلِهِم: "لَيْسَ الطّيب إِلَّا الْمسك"، وَهِي لُغَة بني تَمِيم.

وَالسَّابِع إِعْطَاء عَسى حكم لَعَلَّ فِي الْعَمَل كَقَوْله:

يَا أبتا علك أَو عساكا

والثَّامِن إِعْطَاء الْفَاعِل إِعْرَاب الْمَفْعُول وحكمه عِنْد أَمن اللّبْس كَقَوْلِهِم خرق الثَّوْب المسمار وَكسر الزّجاج الْحجر .

وَالتَّاسِع إِعْطَاء الْحسن الْوَجْه حكم الضَّارِب الرجل فِي النصب وَإِعْطَاء الضَّارِب الرجل حكم الْحسن الْوَجْه فِي الْجَرّ.

والعاشر إِعْطَاء أفعل فِي التَّعَجُّب حكم أفعل التَّفْضِيل فِي جَوَاز التصغير وَإِعْطَاء أفعل التَّفْضِيل حكم أفعل فِي التَّعَجُّب فِي أَنه لَا يرفع الظَّاهِر "[2]

ثم يذكر ابن هشام أنه لو أخذ يذكر أمثلة من تقارض حروف الجر لذكر الكثير، يقول :" وَلَو ذكرت أحرف الْجَرّ وَدخُول بَعْضهَا على بعض فِي مَعْنَاهُ لجاء من ذَلِك أمثله كَثِيرَة "[3]

والملاحظ في هذه المسألة أن أكثر من تحدثوا فيها من النحويين قديما وحديثا داروا في فلك أمثلة بعينها كالأمثلة التي ذكرها ابن هشام ، وكذلك تحدثوا عن التقارض بين اللفظين في الهيئة والشكل كالتقارض بين الحال والتمييز في الاشتقاق والجمود ، والتقارض بين اللفظين في المعاني كالتقارض بين حروف المعاني، فإفادة الحرف معنى يختص به حرف آخر يعد عند بعض النحويين من باب التقارض بينهما فكأن أحد الحرفين أقرض الآخر معناه ، وعده آخرون من باب نيابة الحرف مكان الحرف الآخر ، وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين .

فالبصريون يرون أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، وما أوهم ذلك فهو إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما في قوله تعالى :" ولأصلبنكم في جزوع النخل " [4]

---

[1] يوسف ٣١

[2] مغني اللبيب ٩١٥/١ وما بعدها

[3] مغني اللبيب ١ / ٩١٨

[4] طه ٢٠

بأن " في" ليست بمعنى "على" ، ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجزع بالحال في الشيء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وذهب الكوفيون إلى جواز نيابة الحرف عن الحرف أي أن الحرف يقترض من الحرف الآخر معناه .[١]

ليس من عمل هذه الدراسة أن تعيد ما تناوله باحثون آخرون ، أو تعيد المسائل والأمثلة التي تناولها النحويون من قبل وتبعهم فيها باحثون معاصرون ممن تناولوا هذه المسألة ، وإنما تتناول التقارض بين عنصرين من أهم عناصر مكونات التركيب العربي ، حيث يكثر دورانهما فيه ، وعليهما ينبني كثير من الأحكام ، وهما الفعل والمصدر ، فالمصدر بدلالته على الحدث قد اشترك مع الفعل الذي يدل على الحدث والزمن في أحد جانبي دلالته وهو الحدث ، وقد أعطى ذلك مسوغا لوقوع المصدر موقع الفعل في الكثير وإعماله عمله ، حتى استغني به عن الفعل في كثير من مواضع عمله وقد عبر سيبويه عن ذلك بعبارات مثل " بدلا من اللفظ بالفعل "[٢] و " إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره "[٣] و " إضمار الفعل المتروك إظهاره " [٤]وأيضا أدى ذلك الاشتراك إلى وقوع الفعل موقع المصدر ، وإن كان في الأخير خلاف فسوف نبين وجه الصواب فيه إن شاء الله من خلال دراسة أمثلة ذلك وتحليلها وعرض آراء النحويين وتحليلاتهم .

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة :

الفصل الأول : دلالة الفعل والمصدر

الفصل الثاني : عمل المصدر عمل الفعل ووقوعه موقعه

الفصل الثالث : وقوع الفعل موقع المصدر

الخاتمة : فيها ملخص لما توصلت إليه الدراسة

---

[١] ظاهرة التقارض في النحو العربي – عدد٥٩ ص٢٦٥

[٢] الكتاب ٢ / ٣١٩

[٣] الكتاب ١ / ٣١٢

[٤] الكتاب ١ / ٣٢٨

الفصل الأول : دلالة الفعل والمصدر

أولا – دلالة الفعل

الفعل لغة الحدث ، واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمن وحدث ، وهو ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر . وعلى ذلك فقد سمي الفعل بأحد جانبي دلالته وهو الفعل ومعناه الحدث ، ولنا أن نتساءل لماذا لم يسم الفعل بالجانب الثاني من دلالته وهو الزمن ؟

قد أجاب العكبري عن ذلك بقوله :" ولم يسموه زمانا وإن دل على الزمان لوجهين : أحدهما أن دلالته على المصدر أقوى ، إذ دلالته على الزمان تختلف ويصح أن تبطل دلالته عليه بالكلية ، وأما دلالته على المصدر فلا يصح ذلك فيها . والثاني : أنه لو سمي زمانا لم يدل على الحدث بحال ، وإنما سمي فعلا لأنه دل على الحدث لفظا وعلى الزمان من طريق الملازمة إذ يستحيل فعل المخلوق إلا في زمان ، ولم يسم عملا لأن الفعل من العمل وكان يقع على كل حركة وعزم ولهذا يقول من بنى حائطا قد عملت وقد فعلت وإذا تكلم قال قد فعلت ولا يقال عملت " .[١]

عرف سيبويه الفعل تعريفا تميز بالشمول ، قال :" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ".[٢] فجمع في هذا التعريف بين دلالة الفعل على الحدث ودلالته على الزمن فهو بني لما مضى من الحدث ولما يكون منه .

الفعل بدلالته على الزمن والحدث والفاعل – إذ لابد لكل فعل من فاعل – ثقيل بخلاف الاسم لذلك لم يأت من الفعل البناء الخماسي لأن العرب كرهوا أن يجمعوا بين ثقل المعنى وثقل اللفظ .[٣]

تعددت آراء النحويين في كيفية دلالة الفعل على الحدث والزمان ، وما عليه الجمهور أن الفعل يدل على الحدث والزمن مطابقة ، ويدل على أحدهما تضمنا ، ويدل على الفاعل المضمر بزوائد في أوله إن كان مضارعا ، جاء في حاشية الصبان : "قوله: "لأن الفعل يدل على الحدث والزمان" ، أي على مجموعهما مطابقة بناء على

---

[١] اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٥– أبو البقاء العكبري – تحقيق د/ عبد الإله النبهان – ط ١٩٩٦

[٢] الكتاب – لسيبويه – ١/ ١٢ – ط عبد السلام هارون

[٣] شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٧٢

مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما ، وأما على مذهب آخرين أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء من مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن ، وفي المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين . وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الأول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج ، والزمان والحدث لم يخرجا عنه ".[1]

ويذهب السهيلي إلى دلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة وينزله منزلة الحروف التي تدل على المعنى في غيرها لا بنفسها ، ولذلك وجب أن يعمل الفعل في الاسم إذ لا بد لكل فعل من فاعل كما أن الحرف لا يظهر معناه إلا بذكر ما بعده ، يقول :" دلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة ، كنحو دلالة " البيت " على" السقف " ، وأما دلالته على الزمان فقال النحويون: بالبنية . وهو لا يدل على الزمان ألبتَّة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال .وأما الزمان الذي هو حركة للفاعل، إن كان مقارناً له، لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر، وكذلك قال سيبويه في أول الكتاب: " أخذت من لفظ أحداث الأسماء فبنيت لما مضى، ولما يكون ولما يقع، ولما هو كائن لم ينقطع " يعني لما مضى من الحدث ولما هو كائن منه لأنه لم يتقدم غير ذكر الأحداث" .[2]

ويرد السهيلي على ما قد يعترض به معترض على المذهب السابق بقوله :" فإن قيل : كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث ؟ قلنا : إنما يدل عليه بالتضمين

[1] حاشية الصبان ١٦١/٢

[2] نتائج الفكر في النحو ١ / ٥٣

كدلالة الفرس على القوائم ودلالة السقف على البيت واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل وأما ضرب وقتل فلا ".[١]

ويستدل على مذهبه كذلك بعدم إضافة الفعل أو تعريفه بشيء من آلات التعريف ، فإذا ثبت أن الفعل لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة ، وجب ألا يضاف ولا أن يعرف بشيء من آلات التعريف، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ، ومن ثَمَّ وجب ألا يثنى ولا يجمع، كما لا يثنى الحرف ولا يجمع ، ومن ثَمَّ وجب أن يبنى كما تبنى الحروف لمضارعته لها، من حيث دل على معنى في غيره كالحرف، ومن ثم وجب أن يكون عاملاً في الاسم كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه ، وإنما أعرب المستقبل الذي هو أوله الزوائد لأنه تضمن معنى الاسم، إذ" الهمزة " تدل على المتكلم، و" التاء " على المخاطب، و " الياء " على الغائب، فلما تضمن بلفظ معنى الاسم ضارع الاسم فأعرب، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني.[٢]

وأما الماضي وفعل الأمر فإنهما – وإن تضمنا معنى الحدث، وهو اسم – فما شاركا فيه الحرف من الدلالة على معنى في غيره، وهي حقيقة الحرف، أوجب بناءهما، حتى إذا ضارع الفعل الاسم من وجه آخر غير التضمن للحدث، خرج عن مضارعة الحرف، فكان أقرب شبهاً بالأسماء كما تقدم. ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم – وهو كون الاسم مخبراً عنه – وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمراً أو مظهراً، بخلاف الحدث فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمراً ولا مظهراً، نحو قوله تعالى:(أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)[٣] . ونحو قوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) [٤]، وغير ذلك . والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من ذكر الاسم الذي دخل لمعنى فيه.[٥]

---

[١] السابق ١/٥٤،٥٥

[٢] السابق ١/٥٥

[٣] سورة البلد ١٤ ، ١٥

[٤] البقرة ٤٣

[٥] نتائج الفكر في النحو ١ /٥٤

يعرض سيبويه للمسألة بشكل واضح بسيط فهو يرى في الفعل دلالة على الحدث ولم يذكر أيكون ذلك بالمطابقة أم بالتضمين ؟ وكذلك يدل على الزمن ، ومن أمثلته نفهم أن دلالته على الزمن بصيغته ، بل إن سيبويه يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يرى في الفعل دلالة على المكان لأنه لابد للحدث أن يكون في مكان كما كان في زمان ، ويأخذ سيبويه من تلك الدلالات الكامنة في الفعل تفسيرا لتعدي الفعل اللازم إلى الحدث لدلالته عليه ، وكذلك يتعدى إلى الزمان لأنه يدل عليه ، ويتعدى إلى المكان الذي اشتق منه ، فلما كان في الفعل دلالة على الحدث والزمن والمكان قوي في التعدي إليهم ، يقول :" واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لِيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ. وإذا قلت ضربَ عبدُ الله لم يستَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدلُّ على صنف كما أنَّ ذهَبَ قد دلّ على صنف، وهو الذّهاب، وذلك قولك ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشديد، وقَعَدَ قعدة سَوء، وقَعدَ قَعدتين، لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتين وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قَعَدَ القُرفُصاءَ، واشتَمل الصَّمَّاءَ، ورَجَعَ القهقَرى، لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخذ منه.

ويَتعدّى إلى الزَّمان، نحو قولك ذَهَبَ لأنه بُنى لمَا مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذَهَبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضَى من الزمان، وإذا قال سَيَذْهَبُ فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث. وذلك قولك قَعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبتُ أَمْسِ، وسأَذهَب غداً، فإن شئت لم تجعلهما ظرفا، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث.

ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا وإن لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجَلستُ مجلساً حسنا، وقَعدْتُ مقعداً كريما، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت، وذهبتُ وجهاً من الوجوه ".[1]

[1] الكتاب ١ / ٣٤ ، ٣٥

" وإنما عمل الفعل في جميع أسماء الزمان لأن صيغة الفعل تدل عليه كما تدل على المصدر إلا أن دلالتها على الزمان من جهة حركاته وعلى المصدر من جهة حروفه وكلاهما لفظ ". [1]

ويمكن أن نأخذ من دلالة الفعل على الحدث والزمن سببا في عدم تثنيته وجمعه: " وإنَّما لم تُثَنَّ الْأَفْعَال لخمسة أوجه : أَحدهَا : أَن لفظ الْفِعْل جنس يَقع بِلَفْظِهِ على كل أَنْوَاعه وَالْغَرَض من التَّثْنِيَة تعدُّد المسمَّيات وَالْجِنْس لَا تعدد فِيهِ ، وَالثَّانِي : أَنَّ الْفِعْل وضع دَلِيلا على الْحَدَث وَالزَّمَان فَلَو ثُنِّي لدلَّ على حدثين وزمانين وَهَذَا محَال ، وَالثَّالِث : أَنَّ الْفِعْل لَا بدَّ لَهُ من فَاعل فَيكون جملَة وتثنية الْجمل محَال ولِهَذَا لَا يثنَّى لفظ (تأبَّط شرا) و (ذرَّى حبّاً) وَالرَّابِع : أَن الْفِعْل لَو ثنِّيَ لَكُنْت تَقول فِي رجل وَاحِد قَامَ مرَّتَيْنِ أَو مرَارًا (قاما زيد) أَو (قَامُوا زيد) وَهَذَا محَال ، وَالْخَامِس : أَنَّ التَّثْنِيَة عطف فِي الأَصْل استغني فِيهَا بالحروف عَن الْمَعْطُوف فيفضي ذَلِك إِلَى أَنَّ يقوم حرف التَّثْنِيَة مَقام الْفِعْل وَالْفَاعِل وَذَلِكَ الْفِعْل دالٌّ على حدث وزمان وَلَيْسَ فِي لفظ حرف التَّثْنِيَة دلَالَة على أَكثر من الكَمِّيَّة ".[2]

من أجل ذلك ذهب جمهور النحاة إلى اعتبار كان من الأفعال مع أنها لا تدل على الحدث ، وذلك لتصرفها واتصال الضمائر وتاء التأنيث بها ودلالتها على معنى في نفسها وهو الزمان ، وإنما لم تدل على حدث ولا أكدت بالمصدر لأنهم اشتقوها من المصادر ثم خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدل على زمن خبر المبتدأ حتى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدال على الحدث والزمان . ومن عبر عنها من البصريين بالحروف فقد تجوز ، لأنه وجدها تشبه الحروف في أنها لا تدل على الحدث أو يكون عني بالحروف الطريقة إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقية الأفعال".[3]

ولا تؤكد كان بالمصدر لأن المصدر دال على الحدث والناقصة لا تدل عليه ، وأجازه قوم على أن يكون المصدر لفظيا كالفعل . [4] أما كان التامة فإنها تدل على

---

[1] اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٧٢

[2] اللباب ١ / ٩٦

[3] اللباب ١٦٤/١

[4] اللباب ١ / ١٧١

الحدث فتستغني عن الخبر المنصوب ، تقول : قد كان زيد أي قد حدث وخلق ، قال الشاعر :

إذا كان الشتاء فأدفئوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء

أي إذا حدث الشتاء ووقع .[1]

مما سبق يتضح لنا أن دلالة الفعل على الحدث دلالة لزومية ثابتة فهو يدل عليه بمادته وهذا هو المذهب الأليق والأنسب في المسألة وهو الظاهر من كلام سيبويه في عبارته السابقة : " ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ "وتلك الدلالة غير مشروطة بوجود الفاعل كما ذهب السهيلي ، فكل فعل حال التلفظ به يدل على الحدث ، ولا تتأثر تلك الدلالة بتغير صيغة الفعل من صورة إلى أخرى ، فدلالة الحدث مصاحبة للفعل في كل صوره ، أما الدلالة المتأثرة باختلاف صيغة الفعل فهي دلالته على الزمن . وسوف يساعدنا هذا المفهوم على تفسير وقوع الفعل موقع المصدر في مواضع ، فما كان ذلك إلا بالنظر إلى دلالة الحدث فيه إلى جانب دلالة الزمن ولكن الأولى غلبت فغلب الجانب الاسمي فساغ وقوعه موقع الاسم ، وسوف سيأتي بيانه .

ثانيا: دلالة المصدر

المصدر مشتق من صدرت الإبل عن الماء إذا انصرفت وولته صدورها "وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: (حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعاءُ) [2]؛ قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: فإِمَّا أَن يَكُونَ هَذَا عَلَى نِيَّةِ التعدِّي كأَنه قَالَ حَتَّى يَصْدُر الرِّعاء إِبِلَهم ثُمَّ حَذَفَ الْمَفْعُولَ، وإِمَّا أَن يَكُونَ يَصدرُ هاهنا غَيْرَ متعدٍّ لَفْظًا وَلَا مَعْنًى لأَنهم قَالُوا صَدَرْتُ عَنِ الْمَاءِ فَلَمْ يُعَدُّوه. وَفِي الْحَدِيثِ: يَهْلِكُونَ مَهْلَكاً وَاحِدًا ويَصْدُرُون مَصادِر شَتَّى " [3]،

يسمي سيبويه المصدر بالحدث والحدثان وربما سماه الفعل ، يقول :" واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لِيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ ".[4]

---

[1] اللمع في العربية ١ / ٣٦

[2] القصص ٢٣

[3] لسان العرب مادة (ص د ر) والحديث في صحيح مسلم عن السيدة عائشة رضي الله عنها ٤ / ٢٢١٠ دار إحياء التراث العربي – بيروت

[4] الكتاب ١ / ٣٤

وسمي بذلك لأن الفعل صدر عنه ، هكذا مذهب البصريين ، وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل ، وليس هذا موضع تفصيل الخلاف في هذه المسألة ، وما يهمنا في هذا المقام أن البصريين احتجوا بدلالة الفعل على شيئين هما الحدث والزمن وبدلالة المصدر علي شيء واحد هو الحدث فقط على أن المصدر أصل والفعل مشتق منه ، لأن ما يدل على معنى واحد كالمفرد أصل لما يدل على معنيين كالمركب ، وكذلك استدلالهم بأن المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل فهو كالعموم والفعل يختص بزمان معين والعام قبل الخاص . [١]

وهذا – وغيره مما ذكره الفريقان – لا يعدو أن يكون أدلة جدلية دفاعية، لها طلاوة الجدل القوي، وليس لها قوة الحجة المنطقية، ولا صحة البرهان. إذ ليس لدينا في المشتقات الكثيرة المسموعة عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذي تفرع منه هذا المشتق. أما المسألة في واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض، غير أن كلمة: "المصدر" في أصلها اللغوي معناها: "الأصل" وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة. وأطلقوها اصطلاحًا على أنها للفعل وللمشتقات كلها، فلا ضرر من الأخذ بهذا. والاقتصار عليه .[٢]

المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي، أو على أكثر منها. والمراد اشتماله عليها لفظًا أو تقديرًا. فاللفظي أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقًا بها ، نحو: أخذت أخذًا. تعلم الصبي تعلمًا، والتقديري: أن يكون الحرف محذوفًا قد عوض عنه حرف آخر، كمجيء تاء التأنيث في آخر المصدر عوضًا عن واو الفعل، في مثل وعد، عِدَةً، وكالتاء أيضًا حين تكون في أوله عوضًا، مثل سلم تسليمًا، وعلم تعليمًا؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت في أوله التاء عوضًا. أو يكون الحرف محذوفًا للتخفيف وكثرة الاستعمال، مع ظهوره أحيانًا في بعض اللهجات واللغات؛ مثل: ضارب ضرابًا. قاتل قتالًا ... والأصل: ضيرابًا وقيتالًا؛ فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة، ثم حذفت تخفيفًا، ومن العرب من كان يظهرها.[٣]

---

[١] اللباب ١ / ٢٦٠

[٢] النحو الوافي ٣ / ٢١٠

[٣] النحو الوافي ٣ / ٢٠٩

في باب المفعول المطلق قد يحدث تجوز في مجيء المصدر على غير فعله ، وذلك لأن المعنى العام الذي يجمعهما واحد ، يقول سيبويه :" باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً تجاوروا اجتواراً، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك: انكسر كسراً وكسر انكساراً لأن معنى كسر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: " والله أنبتكم من الأرض نباتا "[1]، لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: " وتبتل إليه تبتيلا "[2]، لأنه إذا قال تبتل فكأنه قال: بتل. وزعموا أن في قراءة ابن مسعود: " وأنزل الملائكة تنزيلا "، لأن معنى أنزل ونزل واحد. وقال القطامي:

وخَيرُ الأمرِ ما استقبَلَت منهُ وليس بأن تَتَبّعهُ اتِّباعاً

لأن تتبعت وأتبعت في المعنى واحد، وقال رؤبة:

وقد تطَوّيتُ انطِواءَ الحِضْبِ

لأن معنى تطويت وانطويت واحد، ومثل هذه الأشياء: يدعه تركاً؛ لأن معنى يدع ويترك واحدٌ ". [3]

ولم يغفل النحويون العرب المركب الذي يعطي دلالة المصدر وهو المشهور بالمصدر المؤول وذلك مثل أن مع اسمها وخبرها ، وأن مع الفعلين المضارع والماضي ، فتحدثوا عن علة عدم الاكتفاء بالمصدر الصريح ووجود هذا النوع من المصادر المؤولة وذهبوا إلى أن المصدر الصريح ليس فيه دلالة على الزمن وأن المصدر المؤول يدل على الزمن بحسب الفعل إن كان ماضيا أو مضارعا :" فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن " أن " لأنه أخصر؟. فالجواب: أن في دخول " أن " ثلاث فوائد: إحداها: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع " أن " ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان ، الثانية: أن " أن " تدل على إمكان الفعل دون الوجود والاستحالة ، الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه، ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص من شوائب الاحتمال، وذلك أنك اذا

---

[1] نوح ١٧

[2] المزمل ٨

[3] الكتاب ٤ / ٨١ ، ٨٢

قلت: " كرهت خروجك "، أو: " أعجبني قدومك ". احتمل الكلام معاني منها : أن يكون نفس القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهيآته ، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات.

واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: " أعجبني أن قدمت "، كانت على الفعل " أن " بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان "[1]

ونقل السيوطي عن ابن جني فرقين في الوظيفة أو الاستعمال بين المصدر الصريح والمصدر المؤول حيث يرى أن المصدر المؤول من أن والفعل لا يؤكد به الفعل فلا يقال : ضربت أن ضربت ، ولا يوصف المصدر المؤول فلا يقال : يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما .[2] لذلك لَا يجوز أَن تقع أَن وَالْفِعْل فِي موقع الْمصدر فَلَا يجوز ضَربته أَن أضربه لِأَن (أَن) تخلص الْفِعْل للاستقبال والتأكيد إِنَّمَا يكون بِالْمَصْدَرِ الْمُبْهم وَعلله بَعضهم بِأَن (أَن يفعل) يُعْطي محاولة الْفِعْل ومحاولة الْمصدر لَيست بِالْمَصْدَرِ فَلذَلِك لم يسغْ لَهَا أَن تقع مَعَ صلتها موقع الْمصدر وَحكى عَن الْأَخْفَش إِجَازَة ذَلِك .[3]

وَلَا يجوز تَثْنِيَة الْمصدر وَلَا جمعه لِأَنَّهُ اسْم الْجِنْس وَيَقَع بِلَفْظِه على الْقَلِيل وَالْكثير فَجرى لذَلِك مجْرى المَاء وَالزَّيْت وَالتُّرَاب فَان اخْتلفت أَنْوَاعه جَازَت تثنيته وَجمعه تَقول قُمْت قيامين وَقَعَدت قعودين .[4] ومن النحاة من بنى على عدم تثنية المصدر وجمعه عدم تثنية الفعل وجمعه ، يقول :" الْفِعْل يدل على مصدر مُبْهَم، والمصدر الْمُبْهم لَا يثنى وَلَا يجمع، فَكَذَلِك مَا يدل عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا سَقَطت تَثْنِيَة الْمصدر لِأَنَّهُ اسْم لجنس الضَّرْب وَالْأَكل وَمَا أشبههَا، وَالْجِنْس يدل على الْوَاحِد فَمَا فَوْقه، فَلَا معنى للتثنية وَالْجمع إِلَّا أَن تخْتَلف أَنْوَاعه، كَقَوْلِك:

[1] نتائج الفكر في النحو ١ / ٩٧

[2] حاشية الصبان ١ / ٢٥٥

[3] همع الهوامع ٢ / ١٠٠

[4] اللمع في العربية لابن جني ١ / ٤٩

ضربت زيدا ضربتين، إذا كَانَ أَحدهمَا شَـديدا، وَالْـآخر خَفِيفـا، وعَلـى هَـذَا قَوْلـه تَعَالَى: " وتظنون بِاللَّه الظنونا "[1] أي: ظنونا مُخْتَلفَة ".[2]

وقد حمل بعض النحويين أفعل في التفضيل على الفعل والمصدر في عدم التثنية وذلك :" لأن التثنيةَ والجمعَ إنما تلحق الأسماءَ التي تنفرد بالمعاني " وأفعلُ " اسم مركب يدل على فعلٍ وغيرِه فلم يجز تثنيته وجمعه، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركبًا يدل على معنى وزمان، وإنما فعلت العرب هذا اختصارًا للكلام وإيجازًا، واستغناءً بقليل اللفظ الدال على كثير من المعاني، ولا يجوز تأنيثه لأنك إذا قلت: هندُ أفضل منكَ، فكان المعنى هندُ يزيد فضلُها على فضلكَ ، فكان أفعلُ ينتظم معنى الفعلِ والمصدرِ، والمصدرُ مذكر، فلا طريق إلى تأنيثه ".[3]

[1] الأحزاب ١٠

[2] علل النحو لابن الوراق ١ / ٢٧٥

[3] الأصول في النحو ٢ / ٧

الفصل الثاني : عمل المصدر عمل الفعل ووقوعه موقعه

أولا – عمل المصدر عمل فعله

قويت بعض العناصر فعملت عمل الفعل من رفع ونصب وذلك لشبهها بالفعل ، ومنشأ هذا الشبه اشتراكها مع الفعل في جانب دلالي ثم كان لها من المواصفات الشكلية والتركيبية ما جعلها أقوى شبها بالفعل ، فالمصدر يشترك مع الفعل في جانب الدلالة على الحدث ويدل اسم الفاعل على صاحب الحدث القائم به وكذلك صيغ المبالغة ويدل اسم المفعول على من وقع عليه الحدث ، هذا من حيث جانب الدلالة ولكنه وحده ليس كافيا فتبقى مواصفات ترتبط بالشكل تعد ضرورية لهذا التقارض وليخلع الفعل من خصائصة على تلك العناصر ، فنجد على سبيل المثال أن تعريف المصدر بأل يقربه في الشبه من الاسم ويبعده عن الفعل فكان إعماله عمله وهو مجرد من أل أقوى لأن الفعل ليس إلا نكرة ، وتصغير المصدر يقربه من الاسم يبعده عن الفعل ، إلى آخر ذلك مما سيأتي مفصلا.

يضع سيبويه المصدر في المنزلة الثانية بعد اسم الفاعل في ملحقات العمل بالفعل ، وذلك لأنه أقل شبها بالفعل من اسم الفاعل من عدة جهات :

أولا – في اسم الفاعل ضمير مستكن هو الفاعل لا ينفك عنه هو جزء منه كما كان الفاعل جزءا من الفعل ولا يستغني عنه فلا فعل بغير فاعل ، أما المصدر فليس فيه ضمير مستكن للفاعل يقول سيبويه :" لأنك إذا قلت : هذا ضارب فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت : عجبت من ضرب زيد فإنك لم تذكر الفاعل فالمصدر ليس بفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل " .[1]

ثانيا – يرى سيبويه أن اسم الفاعل العامل يدل على زمن الفعل المضارع فهو إما للحال أو للاستقبال وإذا أريد به الزمن الماضي أضيف إلى مفعوله . أما المصدر المضاف فليس فيه دلالة على الزمن ، يقول سيبويه :" ويجوز : عجبت له من ضرب أخيه ، يكون المصدر مضافا فعل أو لم يفعل ".[2]

ثالثا – المصدر إذا أضيف إلى معرفة فإنه يتعرف بها وقد يضاف اسم الفاعل إلى معرفة ولا يتعرف فهو أشبه بالفعل الذي لا يتعرف أبدا، وقد ساق سيبويه أمثلة على

[1] الكتاب ٣ / ١٨٩

[2] الكتاب ٣ / ١٩٤

ذلك بقوله :" وإن شئت قلت : هذا ضرب عبد الله ، كما تقول : هذا ضارب عبد الله ، فيما انقطع من الأفعال . وتقول : عجبت من ضرب اليوم زيدا ، كما قال : يا سارق الليلة أهل الدار ".[١]

ويلحظ بعض النحويين في المصدر قوة في العمل ليست في اسم الفاعل ، فالمصدر يعمل عمل الفعل ولا يشترط فيه الاعتماد على سابق له من مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال إلى آخر ما اشترطه النحاة ، وذلك لأن المصدر قوي بكونه أصلا للفعل.[٢]

سبقت الإشارة إلى أن المصدر يقع موقع الفعل للاشتراك الدلالي بينهما في الدلالة على الحدث وبجوار ذلك لابد من توافر جملة من المواصفات الشكلية والتركيبية لتزيد المصدر قوة وسبها بالفعل ويمكن إجمال تلك المواصفات في التالي :

١ – يعمل المصدر عمل فعله في أحوال متعددة أقواها أن يعمل وهو منون ، وذلك لتكون قد أقمت مقام الفعل نكرة مثله ، يقول سيبويه :" عجبت من ضرب زيدا فمعناه أنه يضرب زيدا ، وتقول : عجبت من ضرب زيدا بكر ، ومن ضرب زيد عمرا ، إذا كان هو الفاعل ، كأنه : عجبت من أنه يضرب زيد عمرا ويضرب عمرا زيد".[٣]

والذي يليه في الجودة أن تعمله مضافا إلى الفاعل ، لأن الضمير من ضربي زيدا والاسم الظاهر من نحو : ضرب زيد عمرا أعجبني ، يقوم مقام الفاعل ، كما أن التاء في قولك : ضربت زيدا ، فاعل فأما كون المصدر بالإضافة معرفا ، فقد ينوي بالإضافة الانفصال في باب إعمال الاسم عمل الفعل نحو : ضارب زيد غدا .

وأبعد الثلاثة : أن تعمله وفيه الألف واللام لأنه معروف من جهة لا ينوى بها الانفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل ، فهو مباين للفعل ".[٤]

ولهذا نجد سيبويه يحمل المصدر المعرف بأل في العمل على المصدر المنون ، يقول :" وتقول: عجبتُ من الضَّرْبِ زيداً، كما قلتَ: عجبتُ من الضارِبِ زيدا، يَكون الألفُ واللام بمنزلة التنوين. وقال الشاعر:

---

[١] الكتاب ١ / ١٩٣

[٢] اللباب ١ / ٤٤٨

[٣] الكتاب ١ / ١٨٩

[٤] الكتاب ١ / ١٩٢ وانظر شرح السيرافي المخطوط ١/ ٢٥٩

ضعيفُ النّكايَةِ أَعْدَاءَه ... يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ ".[1]

إذن أقوى أحوال المصدر العامل عمل الفعل المصدر المنون لأنه أشبه بالفعل إذ كان نكرة وكان الفعل لا يضاف ، ثم يليه المضاف لأن الإضافة في حكم الأسماء وقد لا تعرف وإذا عرف كان التعريف ساريا من الثاني إلى الأول بعد أن مضى لفظه على لفظ النكرة بخلاف الألف واللام ، ثم ما فيه الألف واللام وعمله ضعيف لأن الألف واللام أداة زائدة في أوله تنقله من التنكير إلى التعريف في أول أحواله ومع ذلك فعمله جائز لأن الشبه فيه باق وهو قليل في الاستعمال ولم يأت في القرآن منه .[2]

٢ – وللمصدر المضاف صور يكون في بعضها قويا في العمل وفي بعضها الآخر ضعيفا عن العمل وكل ذلك مرتبط بمدى مشابهته للفعل ومدى بعده عن تلك المشابهة :

الصورة الأولى : أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ....} [3]

الصورة الثانية : أن يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله نحو: {لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ... } [4]

الصورة الثالثة : أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ}[5]

الصورة الرابعة : أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه الصلاة والسلام: " ... وحج البيت من استطاع إليه سبيلا "

وهو قليل، قيل: ولم يجئ في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ: "ذكر رحمةِ ربك عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ" [6]– برفع الدال والهمزة – وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح ، والأكثر في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله . [7]

---

[1] الكتاب ١ / ١٩٢

[2] اللباب ١ / ٤٤٩

[3] التوبة من الآية ١١٤

[4] فصلت من الآية ٤٩

[5] البقرة ٢٥١

[6] مريم من الآية ٢

[7] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ٨٤٧

وإنما ضعفت صورة المصدر المضاف إلى المفعول ثم يأتي الفاعل بسبب احتياج المصدر إلى فاعله كاحتياج الفعل إلى الفاعل ومن ذلك قوله:

فزججتها بمزَجَّة زجَّ القلوص أبي مزادة

أي: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة، كقولك: سرَّني أكل الخبز زيد، وفي هذا البيت دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول .[١]

٣ – ومن شروط إعمال المصدر أن يكون ظاهرا غير مضمر كما أن الفعل لا يضمر وإنما عمل لشبهه بالفعل فيعمل الضرب وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهرا غير مضمر وإنما يعمل لشبهه بالفعل فكما أن الفعل لا يضمر فكذلك المصدر لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمر .[٢]

ولا يقوم ضمير المصدر مقامه في العمل ألا ترى أن المصدر إنما عمل عمل الفعل نحو : ضربي زيد حسن ، لتضمنه حروفه فلو أقمت ضمير المصدر مقامه فقلت : ضربي زيد حسن وهو عمرا قبيح ، لم يجز وإن كان ضمير المصدر في معناه لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه وليس مثل ضمير المصدر لفظ الفعل.[٣]

ويتصل بالنقطة السابقة صحة تقدير المصدر العامل بأن والفعل ، وإنما كان ذلك كذلك لأنه يشبه الفعل في أن حروفه فيه وأن يشاركه في الدلالة على الحدث وأنه يكون للأزمنة الثلاثة فإن لم يحسن تقديره بأن والفعل لم يعمل لأن الأصل في العمل للفعل وإذا لم يصح تقدير الاسم بالفعل بطل شبهه له . والذي لا يقدر بأن والفعل المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا فأما قولك ضربا زيدا فالعمل للفعل المقدر ، وربما وقع في كلام بعض النحويين أن ضربا هذا هو العامل وذلك تجوز من قائله.[٤]

---

[١] الخصائص ٢ / ٤٠٨

[٢] الأصول في النحو ١ / ١٩٢

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٤٩

[٤] اللباب ١ / ١٦٣

٤ – ولا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنه في صلته، وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف، لو قلت: دارك أعجب زيدًا دخول عمرو، فتنصب الدار بالدخول كان خطأ.

وتقول: أعجبني اليوم ضرب زيد عمرًا، "إن جعلت اليوم" نصبًا بأعجبني فهو جيد، وإن نصبته بالضرب كان خطأ، وذلك لأن الضرب في معنى "أن ضرب" وزيد وعمرو من صلته فإذا كان المصدر في معنى " أن فعل " أو " أن يفعل " فلا يجوز أن ينصب ما قبله، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه فيؤخر بعض الاسم، ولا يقدم بعض الاسم على أوله، فإن لم يكن في معنى "إن فعل" وصلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله، فقدمت فيه وأخرت وذلك قولك ضربًا زيدًا، وإن شئت: زيدًا ضربًا؛ لأنه ليس فيه معنى "أن" إنما هو أمر، وقولك ضربًا زيدًا ينتصب بالأمر، كأنك قلت: اضرب زيدًا، إلا أنه صار بدلًا من الفعل لما حذفته .[١]

٥ – وإذا صغر المصدر لم يعمل لوجهين : أحدهما أن التصغير كالوصف والثاني أنه يبعد من شبه الفعل إذ الأفعال لا تصغر ولا عبرة بتصغير فعل التعجب . [٢] وإنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل . [٣]

٦ – وإذا وصف المصدر قبل المعمول لم يعمل ، لأن الوصف يبعده من الفعل لأن الفعل لا يوصف ولأن الوصف يفصل بين الموصول وصلته والمصدر موصول ومعموله من صلته . [٤] قال الشاعر :

أزمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس

من الوهم قول بعضهم : إن من متعلقة بيأسا والصواب أن تعلقها ببئس محذوفا لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله .[٥]

---

[١] الأصول في النحو ١ / ١٣٩

[٢] اللباب ١ / ٤٤٩

[٣] شافية ابن الحاجب ١ / ٢٩٢

[٤] اللباب ١ / ٤٤٩

[٥] مغني اللبيب ١ / ٧٦٦

٧ – يلغى المصدر عن العمل كما يلغى الفعل وذلك قولك : متى زيد ظننت ذاهب ، وزيد ظني أخوك ، فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب ، كان قبيحا لا يجوز كما ضعف : أظن زيد ذاهب . [١]

٨ – لا يعمل المصدر إذا وقع موقع اسم يعمل عمل الفعل فإنه بذلك ليس في قوة أن يقع موقع الفعل مباشرة ، فقد يقع المصدر موقع اسم الفاعل وحينئذ ليس له عمل ، لأنه لم يقع موقع الفعل، يقول سيبويه :" باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر وذلك قولك : قتلته صبرا ولقيته فجاءة وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا وكلمته مشافهة وأتيته ركضا وعدوا ومشيا وأخذت ذلك عنه سماعا ، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأن المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالا ".[٢]

وقد ذهب بعض النحاة إلى اعتبار مجيء الحال من المصدر مخالفا للأصل " فمن ذلك وقوع الحال معرفة كقولهم : أرسلها العراك ....والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها بل التقدير : أرسلها معتركة ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته إياه فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه ، ويدل على ذلك أن الحال وصف وصيغ الأوصاف غير صيغ المصادر .[٣]

وكما وقع المصدر موقع اسم الفاعل حين جاء في موضع الحال فقد وقع اسم الفاعل موقع المصدر في عدة مواضع ذكرها سيبويه في قوله :" هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل، استفهمتَ أو لم تَستفهم وذلك قولك: أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ، وأقاعداً وقد سار الرَّكْبُ. وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم، تقول: قاعداً عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ، وقائماً قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ.
وذلك أنّه رأى رجلاً فى حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبّهه، فكأنّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائما وأَتَقُعد قاعدا، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع.

---

[١] الكتاب ١ / ١٢٤
[٢] الكتاب ١ / ٣٧٠
[٣] اللباب ١ / ٢٥٨

ومثل ذلك: عائذاً بالله من شرّها، كأَنَّه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسه فى حال استعاذة، حتَّى صار بمنزلة الذى رآه فى حال قيامٍ وقُعود، لأنه يَرَى نفسَه فى تلك الحال، فقال: عائذاً " بالله "، كأَنّه قال: أعوذ بالله عائذاً بالله، ولكنَّه حذف الفعل لأنَّه بدلٌ من قوله: أَعوذُ بالله، فصار هذا يَجرى ها هنا مجرى عِياذاً بالله. ومنهم من يقول: عائذٌ بالله من شرّ فلان.

وإذا ذكرتَ شيئاً من هذا الباب فالفعل متّصلٌ فى حال ذكرِك وأنت تَعمل فى تثبيته لك أو لغيرك فى حال ذكرِك إيّاه، كما كنتَ فى باب حمداً وسَقياً وما أشبهه، إذا ذكرتَ شيئاً منه فى حال تزجيةٍ وإثبات، وأُجريتَ عائذا " بالله " فى الإِضمارِ والبدل مجرى المصدر، كما كان هَنيئاً بمنزلة المصدر فيما ذكرتُ لك"[1]

ولابد من الإشارة إلى فارق مهم بين المصدر والفعل من حيث الإعراب وهو أن المصدر وإن قوي وعمل عمل الفعل إلا أنه اسم معرب يتأثر بالعوامل الداخلة عليه ، فالمصدر النائب عن فعله نحو : ضربا في قولك : ضربا زيدا ، فإنه نائب عن اضرب ، وهو مع هذا معرب وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه .[2] والمصدر لا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه لقوة معنى الفعل فيه إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل ولا في المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر فيجوز على هذا أن تقول : أعجبني ضربك الشديد زيدا .[3]

ثانيا – وقوع المصدر موقع الفعل

يختلف الحديث في هذه النقطة عن سابقتها في أن المصدر في الأولى قد عمل عمل الفعل وتلاه معموله فصار وما عمل فيه وحدة واحدة لا يتقدم شيء من معموله عليه ، وبقي المصدر محتفظا بمواقعه النحوية من فاعلية ومفعولية ومجرور ومبتدأ ..إلى آخر ذلك . أما الحديث هنا فيتناول حالة خاصة للمصدر يكون فيها منصوبا بفعل محذوف لكثرة الاستعمال ، وبقي المصدر المنصوب دليلا على المحذوف ، وقوي قوته وأخذ دلالته ، فاستغني بالمصدر عن أن يذكر معه الفعل وصار بدلا من اللفظ به وليس للمصدر هنا إلا موقع واحد هو موقع النصب وصارت حركة النصب قرينة أساسية

---

[1] الكتاب ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١

[2] أوضح المسالك ١ / ٥٧

[3] شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٢٩٢

يعرف بها أن المصدر معمول لفعل محذوف وأنه بدل من التلفظ به وذلك الحذف على درجات متفاوتة ، مما سيأتي بيانه .

" وَاعْلَم أَن الْمصدر كَسَائِر الْأَسْمَاء إِلَّا أَنه اسْم للْفِعْل، فَإِذا نصبت فعلى إِضْمَار الْفِعْل فَمن المصادر مَا يكثر اسْتِعْمَاله، فَيكون بَدَلا من فعله وَمِنْهَا مَالا يكون لَهُ حق الِاسْم فَأَما مَا كثر اسْتِعْمَاله حَتَّى صَار بَدَلا من الْفِعْل فقولك: حمدا وشكرا، لَا كفرا، وعجبا إِنَّمَا أردْت: أَحْمد الله حمدا فلولا الِاسْتِعْمَال الذي أبان عَن ضميرك لم يجز أَن تضمر؛ لِأَنَّهُ مَوضِع خبر وَإِنَّمَا يحسن الْإِضْمَار ويطرد في مَوضِع الْأَمر؛ لِأَن الْأَمر لَا يكون إِلَّا بِفعل، نَحْو قَوْلك: ضربا زيدا إِنَّمَا أردْت: اضْرِب ضربا" . [1]

وقد عرض سيبويه المواضع التي يقوم فيها المصدر مقام الفعل الذي لم يعد له وجود في التركيب على الأقل على مستوى البنية السطحية ، فعبر بعبارات تفيد أن هذا الفعل لم يعد مستعملا في هذا الموضع فهو إما غير مستعمل إظهاره أو متروك إظهاره بعد أن استغني بالمصدر عنه ، فقال أولا :" باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك: سَقياً وَرَعْياً، ونحو قولك: خَيْبةً، ودَفراً، وجَدْعاً وعَقْراً، وبؤساً، وأُفَّةً وتُفَّةً، وبُعْداً وسُحْقاً. ومن ذلك قولك: تَعْساً وتَبًّا، وجُوعاً " وجُوساً ". ونحوُ قول ابن مَيّادة:

تَفاقَدَ قومى إذ يَبيعون مُهجتِى بجارِيةَ بَهْراً لهمْ بعدها بَهْرَا

أى تبًّا. " وقال:

ثمَّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

كأَنه قال: جَهْداً، أى جَهْدى ذلك ". وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأَنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك " الله " رعياً، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب.

وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا كأَنَّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك " اللهُ "، ومِن خَيَّبَك الله.

وما جاء منه لا يَظهر له فعلٌ فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بَهَرَك اللهُ، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به.

[1] المقتضب ٣ / ٢٢٦

وممَّا يدلّك أيضاً على أنَّه على الفعلِ نُصب، أنّك لم تَذكر شيئاً من هذه المصادر لتَبنَى عليه كلاما كما يبنى على عبد الله إذا ابتدأتَه، وأنّك لم تجعله مبنيًّا على اسمٍ مضمَر فى نيّتك، ولكنه على دُعائك له أو عليه." [1]

ثم ينتقل سيبويه إلى :" باب ما يَنتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى، و قال الشاعر، وهو النابغة الذُّبْيانّى:

مَقْذوفة بدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها له صَريفٌ صَريفَ القَعْو بالمَسَدِ

فإنَّما انتَصب هذا لأنَّك مررتَ به فى حال تصويت، ولم ترد أن تَجعل الآخرَ صفةً للأوّل ولا بدلاً منه. ولكنَّك لمَّا قلتَ: له صوتٌ، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ، فصار قولُك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوِّتُ، فحملتَ الثانَي على المعنى.

وهذا شبيهٌ فى النصب لا فى المعنى بقوله تبارك وتعالى: " وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً "[2]، لأنّه حين قال: " جاعلُ الليلِ "، فقد عَلِمَ القارئُ أنّه على معنى جَعَلَ، " فصار كأنه قال: وَجَعَلَ اللّيلَ سَكَنًا "، وحَمَلَ الثانىَ على المعنى. فكذلك " له " صوتٌ، فكأنّه قال: فإذا هو يصوِّتُ، " فَحَمَلَه على المعنى فنَصَبَهُ، كأنّه توهَّم بعد قوله له صوتٌ: يُصوِّتُ " صوتَ الحمار أو يُبْديه، أو يُخْرِجُه صوتَ حمار، ولكنّه حذف هذا لأنه صار " له صوتٌ " بدلاً منه"[3].

ومما جُعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحَذَرَ الحَذَرَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ، وضَرْباً ضَرْباً. فإنَّما انتَصب هذا على الْزَمِ الحَذَرَ، وعليك النجاءَ، ولكنّهم حذفوا لأنَّه صار بمنزلة افْعَل. ودخولُ الزم وعليك على افعَلْ مُحالٌ"[4]

ثم يرجع سيبويه إلى التعبير بالفعل غير المستعمل إظهاره في : " باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك: سَقياً وَرَعْياً، ونحو

---

[1] الكتاب ١ / ٣١١ ، ٣١٢

[2] **قرأ الحسن وعيسى بن عمر وحمزة والكسائي وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً أي جعله يصلح أن يسكن فيه وقرأ أهل المدينة وجاعل الليل سكنا**– انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٣

[3] الكتاب ١ / ٣٥٥ ، ٣٥٦

[4] الكتاب ١ / ٢٧٦

قولك: خَيْبةً، ودَفراً، وجَدْعاً وعَقْراً، وبؤساً، وأُفَّةً وتُفَّةً، وبُعْداً وسُحْقاً. ومن ذلك قولك: تَعْساً وتَبًّا، وجُوعاً " وجُوساً ". ونحوُ قول ابن مَيّادة:

تَفاقَدَ قومى إذ يَبيعون مُهجتِى بجاريةَ بَهْراً لهمْ بعدها بَهْرَا

أى تبًّا.

" وقال:

ثمَّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

كأنه قال: جَهْداً، أى جَهْدى ذلك ".

وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك " الله " رعياً، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب.

وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك " اللهُ "، ومِن خَيَّبَك الله.

وما جاء منه لا يَظهر له فعلٌ فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بَهَرَك اللهُ، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به " [1]

ويعود سيبويه للتعبير بالفعل المتروك إظهاره في قوله :"هذا بابٌ أيضاً من المصادر يَنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه ، ولكنَّها مصادرُ وُضعَتْ موضعاً واحدا لا تَتصرَّفُ فى الكلام تصرُّفَ ما ذكرنا من المصادر. وتصرُّفُها أنّها تَقَعُ فى موضع الجرِّ والرفع وتدخلُها الألفُ واللام.

وذلك قولك: سُبْحانَ الله، ومَعاذَ الله ورَيْحانَه، وعَمْرَك الله إلاّ فعلتَ " وقعدَك الله إلاَّ فعلتَ "، كأنّه حيث قال: سُبْحانَ الله قال: تسبيحاً، وحيث قال: وريحانَه قال: واسترْزاقاً؛ لأنَّ معنى الرَّيْحانِ الرِّزْقُ. فَنصَبَ هذا على أُسَبِّحُ الله تسبيحا، وأَسْترْزِقُ الله استرزاقا؛ فهذا بمنزلة سبحانَ اللهِ وريْحانَه، وخُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله: سبحك وأَسترزقُك.

وكأنّه حيث قال: معاذَ الله، قال: عِياذاً بالله. وعياذاً انتَصب على أَعوذُ باللهِ عياذا، ولكنهم لم يُظْهِروُا الفعل ههنا كما لم يُظهر فى الذى قبله ".[2]

---

[1] الكتاب ١ / ٣١٢ ، ٣١٣

[2] الكتاب ١ / ٣٢٢

وأمّا وَيْلاً له وأخاه، وويْلَه وأباه، فانتَصب على معنى الفعلِ الذى نصبهَ، كأنك قلت: ألزمه الله ويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه، فلمّا كان كذلك – وإن كان لا يَظْهَرُ – حَمَلَه على المعنى.". [1]

ولنا أن نقف عند استعمال سيبويه عبارتي : " الفعل المتروك إظهاره ، والفعل غير المستعمل إظهاره " ونتساءل عن سبب هذا التفريق في العبارة ؟ والذي يظهر لي من خلال الأمثلة التي ساقها سيبويه أن عبارة " غير المستعمل إظهاره" قد وردت مع أمثلة كان الفعل مستعملا فيها من قبل ثم مع كثرة الاستعمال أصبح المصدر بدلا من اللفظ بالفعل وقد مثل سيبويه بالأصل الذي كان عليه التركيب فقال :" كأنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك " الله " رعياً . أما عبارة " المتروك إظهاره " فقد استعملها مع بعض المصادر التي ليس لها فعل أو التي وضعت موضعا واحدا ، يقول " ولكنَّها مصادرُ وُضعَتْ موضعاً واحدا لا تَتصرَّفُ فى الكلام تصرُّفَ ما ذكرنا من المصادر. وتصرُّفُها أنّها تَقَعُ فى موضع الجرِّ والرفع وتدخلُها الألفُ واللام.يؤيد هذا الفهم تصنيف سيبويه المضمر في قوله :" فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفعْلَ يَجرى فى الأسماءِ على ثلاثة مَجارٍ: فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارُه، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعمَلٌ إظهارُه، وفِعْلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه."[2]

وسواء أكان الفعل المضمر مستعملا إظهاره أم متروكا إظهاره فإن سيبويه يتخذ من دلالة الحال المصاحبة للكلام ومن كثرة الاستعمال دليلا على المحذوف ، وتتمثل نقطة الخلاف في أن الفعل المحذوف المتروك إظهاره قد خلف وراءه في التركيب ما يقوم مقامه ويصبح بدلا من اللفظ به ، ومن أقوى تلك العناصر المصدر .

إذن " المصدر الآتي بدلًا من اللفظ بفعله على ضربين: الأول ما له فعل من لفظه لكن كثرة الاستعمال مالت بالعربية إلى التخفف من الفعل وحذفه وبقي المصدر قائما بعمله مؤديا معناه ، والثاني ما لا فعل له أصلًا كبله إذا استعمل مضافًا كقوله:

تذر الجماجم ضاحيًا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق

في رواية خفض الأكف، فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب. والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك ؛ لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو

---

[1] الكتاب ١/ ٣١٠

[2] الكتاب ١ / ٢٩٦

شنأته بغضًا، وأحببته مقة ، ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك ، وهي إحدى الروايتين في البيت وسيأتي في بابه . ومثل بله المضاف ويله، وويحه، وويسه، ووييه، وهي كنايات عن الويل ، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ [١]

ولسنا ندري هل كانت تلك المصادر – التي وضعت موضعا واحدا – من غير فعل أو كان لها فعل مستعمل وحذف اختصارا وتنوسي ذلك الفعل ؟ وليت الدراسات التاريخية المقارنة تسعفنا في هذه المسألة .

وقد يقع المصدر موقع فعله وهو مرفوع ، فهو قد أخذ من الفعل قوة الوقوع في أول الكلام والابتداء به وذلك إذا كان نكرة ، فكون المصدر في معنى فعله عده النحويون مسوغا للابتداء بالنكرة وهذا شامل لما يراد به الدعاء نحو " سلام على إل ياسين " [٢] و" ويل للمطففين " [٣]، ولما يراد به التعجب نحو : عجب لزيد .[٤]

[١] هامش حاشية الصبان ٢ / ١٧٨

[٢] الصافات ١٣٠

[٣] المطففين ١

[٤] اللباب ١ / ٤٦٥

الفصل الثالث : وقوع الفعل موقع المصدر

قد يكون هذا الفصل مستغربا ، إذ كيف يكون الفعل في موقع المصدر ؟ فالذي عهدناه وقوع المصدر في موقع الفعل لما قوي في العمل بالشروط التي سبقت في الفصل السابق ، ولا غرابة في ذلك فالفعل فيه الدلالة على المصدر وهو الحدث وفيه الدلالة على الزمن ، ومن طبيعة عناصر اللغة العربية كما عهدناها في مواضع أن تقع العناصر المشتركة في جانب من دلالتها موقع بعضها ، ويكون ذلك بالنظر إلى جانب واحد من جوانب الدلالة المتعددة في العناصر التي تتضمن أكثر من دلالة ، وليس الفعل بمنأى عن ذلك ففيه مبدأ تعدد الدلالة من حيث دلالته على الحدث والزمن ، فلنا أن نرجع الضمير إلى معنى الحدث الكامن في الفعل ، ونخبر عنه ، وندخل عليه بعض حروف الجر المختصة بالأسماء مثل حتى والفاء وأو واللام وذلك تغليبا لمعنى المصدرية فيه ، ويقع الفعل في موقع المضاف إليه مع الزمان المبهم ، إلى آخر ذلك مما سيأتي بيانه .

جاء في حاشية الصبان :" الفعل إذا جرد من الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الإضافة والإسناد إليه ".[1]

نَحْو قَوْله تَعَالَى {اعدلوا هُوَ أقرب للتقوى}[2] حَيْثُ عَاد الضَّمِير إِلَى فعل الْأَمر فَالْجَوَاب أَنه عَائِد على الْمصدر الْمَفْهُوم مِنْهُ وَهُوَ الْعدْل لَا على الْفِعْل نَفسه.[3]

ومن النحويين من يجعل وقوع الفعل موقع المصدر من المواضع التي أبيحت للشاعر " وَلَو احْتَاجَ شَاعِر إِلَى الْفِعْل فَوَضعه فى مَوضِع الْمصدر جَازَ؛ لِأَنَّهُ دَال عَلَيْهِ فَمن ذَلِك قَوْله:

عَسى الله يغنى عَن بِلَاد ابْن قَادر ... بمنهمر جون الربَاب سكوب

وَقَالَ الاخر:

عَسى الكرب الذي أمسيت فِيهِ يكون وَرَاءه فرج قريب " .[4]

---

[1] حاشية الصبان ٣ / ٤٢٧

[2] المائدة ٨

[3] همع الهوامع ١ / ٣٣

[4] المقتضب ٣ / ٦٩

ويهرع النحويون إلى القول بنصب الفعل الدال على مصدره بأن مضمرة ليكون قد انسبك منها ومن الفعل مصدر مؤول ، وإذا كان الفعل مرفوعا فإنه لم يخل من نفس التقدير ولكن الفعل رفع لما حذف عامل النصب فيه وهو الحرف أن .

يشرح ذلك المبرد بقوله : " الْفِعْل يكون دَلِيلا على مصدره فَإِذا ذكرت مَا يدل على الشَّيْء فَهُوَ كذكرك إِيَّاه أَلا ترى أَنهم يَقُولُونَ من كذب كَانَ شرا يُرِيدُونَ كَانَ الْكَذب وَقَالَ الله عز وَجل : " ولاَ يَحْسَبِنَّ الذين يَبْخَلونَ بما آتاهُمُ اللهُ منْ فَضله هَوَ خَيراً لَهُمْ "[1] لِأَن الْمَعْنى الْبُخْل هُوَ خير لَهُم فَدلَّ عَلَيْهِ بقوله يَبْخَلُونَ وَقَالَ الشَّاعِر

أَلا أيُهذا الزاجِري أَحْضُرَ الوَغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هلْ أنتَ مُخَلِدي

فَالْمَعْنى عَن أَن أحضر الوغى كَقَوْلِك عَن حُضُور الوغى فَلَمَّا ذكر أحضر الوغى دلّ على الْحُضُور وَقد نَصبه قوم على إِضْمَار أَن وَقدمُوا الرّفْع ، فَأَما الرّفْع فَلِأَن الْأَفْعَال لَا تضمر عواملها فَإِذا حذفت رفع الْفِعْل وَكَانَ دَالا على مصدره بِمَنْزِلَة الْآيَة وَهِي :" هَل أدلكم على تِجَارَة تنجيكم من عَذَاب أَلِيم "[2] ثمَّ قَالَ " تُؤمنون " ، وَكَذَلِكَ لَو قَالَ قَائِل : مَاذَا يصنع زيد ؟ فَقلت : يَأْكُل أَو يُصَلِّي ، لأغناك عَن أَن تَقول الْأكل أَو الصَّلَاة أَلا ترى أَن الْفِعْل إِنَّمَا مَفْعُوله اللَّازِم لَهُ إِنَّمَا هُوَ الْمصدر لِأَن قَوْلك قد قَامَ زيد بِمَنْزِلَة قَوْلك قد كَانَ مِنْهُ قيام وَالْقِيَام هُوَ النَّوْع الَّذِي تعرفه وتفهمه وَلَو قلت ضرب زيد لعَلِمت أَنه قد فعل ضربا واصلا إِلَى مَضْرُوب إِلَّا أَنَّك لَا تَعْرِف الْمَضْرُوب بقوله ضرب وتعرف الْمصدر فَأَما الَّذين نصبوا فَلم يأبوا الرّفْع وَلَكنهُمْ أَجَازُوا مَعَه النصب لِأَن الْمَعْنى إِنَّمَا حَقه بِأَن وَقد أبان ذَلِك فِيمَا بعده بقوله وَأَن أشهد اللَّذَّات هِيَ أَنْت مخلدي فَجعله بِمَنْزِلَة الْأَسْمَاء الَّتِي يَجِيء بَعْضهَا محذوفا للدلالة عَلَيْهِ ".[3]

ويمكن إجمال المواضع التي يقع الفعل فيها موقع المصدر في الآتي :

١ – مع همزة التَّسْوِيَة وَرُبمَا توهم أَن المُرَاد بهَا الْهمزَة الْوَاقِعَة بعد كلمة سَوَاء بخصوصها وَلَيْسَ كَذَلِك بل كَمَا تقع بعْدهَا تقع بعد مَا أُبَالِي وَمَا أَدْرِي وليت شعري ونحوهن وَالضَّابِط أَنَّهَا الْهمزَة الدَّاخِلَة على جملَة يَصح حُلُول الْمصدر محلهَا نَحْو :

---

[1] آل عمران ١٨٠

[2] الصف ١٠

[3] المقتضب ٢ / ١٣٦

"سَوَاء عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْت لَهُم أم لم تستغفر لَهُم " [1]وَنَحْو مَا أُبَالِي أَقمت أم قعدت أَلا ترى أَنه يَصح سَوَاء عَلَيْهِم الاسْتِغْفَار وَعَدَمه وَمَا أُبَالِي بقيامك وَعَدَمه ". [2]

٢ – ومما يحتمل أن يكون فيه الفعل دالا على المصدر واقعا موقعه ما ورد في قوله تعالى :" وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ (٢٠) وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٢١) وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ (٢٢) وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ (٢٣) وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ(٢٤)"[3]

نلحظ أن المبتدأ المؤخر المسند إليه جاء أولا مصدرا مؤولا وهو " أن خلقكم " و " أن خلق لكم " ، ثم جاء مصدرا صريحا في " خلق السماوات " ، ثم جاء اسم مصدر في "منامكم " ثم جاء فعلا مضارعا في قوله " ومن آياته يريكم " ، وقد تعددت التأويلات في مجيء المضارع في هذا الموضع فيه ثَلَاثَةُ أَوْجُه؛ أَحَدُهَا: أَنَّ (مِنْ آيَاتِهِ) : حَالٌ مِنَ الْبَرْقِ؛ أَيْ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ كَائِنًا مِنْ آيَاتِهِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ «أَنْ» مَحْذُوفَةٌ؛ أَيْ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرِيَكُمْ، وَإِنْ حُذِفَتْ «أَنْ» فِي مِثْلِ هَذَا جَازَ رَفْعُ الْفِعْلِ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ مَحْذُوفًا؛ أَيْ وَمِنْ آيَاتِهِ آيَةٌ يُرِيكُمْ فِيهَا الْبَرْقَ؛ فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَالْعَائِدُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَمِنْ آيَاتِهِ شَيْءٌ، أَوْ سَحَابٌ؛ وَيَكُونَ فَاعِلُ يُرِيكُمْ ضَمِيرَ شَيْءٍ الْمَحْذُوفَ.[4]

وذهب الزمخشري إلى أن في يُرِيكُمُ وجهين: إضماران، وإنزال الفعل منزلة المصدر، وبهما فسر المثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. وقول القائل:

وقالوا ما تشاء فقلت ألهو ..

---

[1] المنافقون ٦

[2] مغني اللبيب ١ / ٢٤

[3] سورة الروم / الآيات ٢٠ – ٢٤

[4] التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٣

وذهب ابن عطية إلى أن قوله تعالى: يُرِيكُمُ فعل مرتفع لما حذفت «أن» التي لو كانت لنصبته فلما حل الفعل محل الاسم أعرب بالرفع.

ومنه قول طرفة:

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

قال الرماني: وتحتمل الآية أن يكون التقدير وَمِنْ آياتِهِ آية يُرِيكُمُ الْبَرْقَ وحذفت الآية لدلالة من عليها ومنه قول الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما ... أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

التقدير فمنها تارة أموت.

قال الفقيه الإمام القاضي: وهذا على أن مِنْ للتبعيض كسائر هذه الآيات، ويحتمل في هذه وحدها أن تكون مِنْ لابتداء الغاية فلا يحتاج إلى تقدير «أن» ولا إلى تقدير «آية»، وإنما يكون الفعل مخلصا للاستقبال .[1]

٣ – إذا وقع الفعل موقع المفعول ، ومنه قوله تعالى :" وَلا تحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ " [2] وَلاَ تَحْسَبَنَّ خطاب للنبي صلّى الله عليه وسلّم، وقوله: الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا مفعولاه ، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بالياء" ولا يحسبن " على أن الفاعل ضمير أحد أو مَنْ خَلْفَهُمْ، أو الَّذِينَ كَفَرُوا والمفعول الأول أنفسهم فحذف للتكرار، أو على تقدير أن سَبَقُوا وهو ضعيف لأن أن المصدرية كالموصول فلا تحذف ، أو على إيقاع الفعل على إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ بالفتح على قراءة ابن عامر وأن لا صلة وسَبَقُوا حال بمعنى سابقين أي مفلتين . [3]

وما يهمنا هنا وقوع الفعل «سَبَقُوا» موقع المفعول فيؤول بالمصدر أي سبقهم ، فيكون التَّقْديرُ: أَنْ سَبَقُوا، وَأَنْ هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، ، فحذفت أن، كقوله وَمِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ واستدل عليه بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه: أنهم سبقوا. حُكِيَ هذا الرأي عَنِ الْفَرَّاءِ، وُذهب بعض النحويين إلى استبعاده مستدلين بأن «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةَ مَوْصُولَةٌ، وَحَذْفُ الْمَوْصُولِ ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ، شَاذٌّ فِي الِاسْتِعْمَالِ .[4]

---

[1] المحرر الوجيز ٤ / ٣٣٤

[2] الأنفال ٥٩

[3] تفسير البيضاوي ٣ / ٦٤

[4] التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٣٠

٤ – ومن المواضع التي يقع فيها الفعل موقع المصدر الإضافة وهنا لا ينتصب الفعل بإضمار أن ، وللسائل في هذا الباب أن يقول: إذا قلت: آتيكَ يوم تقوم فإنها بمعنى، يوم قيامك . ولكن الفعل في هذا الموضع لا ينصب بإضمار أن ، وهنا يرد سؤال : فلِمَ لا تنصب الفعل بإضمار "أنْ" كما فعل باللام فإن الإِضافة إنما هي في الأسماء ؟ ، فالجواب في ذلك أنَّ " أنْ " لا تصلح في هذا الموضع، لو قلت: أجيئك يوم أن يقوم زيد لم يجز؛ لأن هذا موضع يتعاقب المبتدأ والخبر والفاعل فيه، ويحسن أن يقع موقع اسم إذ وإذا ، وجميع ذلك لا يصلح مع "أنْ" وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه "أنْ" ألا ترى أنك إذا قلت: ضربًا زيدًا لم يقع هذا الموضع "أنْ تضرب".[١]

وقد علل بعض النحويين جواز تلك الإضافة بأن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث، وإنما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات.

فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال. فإن قيل: إن ظروف الزمان أسماء وقد أضيفت إلى الأفعال؟ نعم، وأضيفت إليها أسماء أخر كحيث، وريث، وذي من ذي تسلم، وآية من قوله: بآية ما يحبون الطعاما ... فالجواب: أنه ما أضيف إلى الأفعال في الحقيقة شيء، وإنما أضيفت هذه وما هو في معناها من الأسماء التي تقدم ذكرها إلى الاسم الذي اشتق منه الفعل، وهو الحدث، وذلك أن ظروف الزمان إنما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها، فتضاف إليها إذ هي أوقات لها.

وربما أضيفت الأفعال إلى الحدث وليست بوقت له، لاتصالها بوقته، فتضاف إليه لتخصص وتعرف بالإضافة إليه، وإن لم يكن واقعا فيها، نحو قوله تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ) [٢] فالليلة من ظروف الزمان، وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقع فيها فلما كان جائزاً في بعض الكلام أن يضاف الظرف إلى الاسم الذي هو الحدث – وإن لم يكن واقعا فيه – أضافوه إلى الفعل لفظاً، وهو مضاف إلى الحدث معنى، وأقحم لفظ الفعل إحرازاً للمعنى، وتحصينا للغرض، ورفعا لشوائب الاحتمال .[٣]

---

[١] الأصول في النحو ٢ /١٣

[٢] البقرة ١٨٧

[٣] نتائج الفكر في النحو ١ / ٧٣

٥ – ومن المواضع المشهورة التي يقع فيها الفعل موقع المصدر ما انتصب بحرف يجوز إظهاره وإضماره ، ويكون هذا بأن تعطف الفعل على اسم خاصة المصدر، نحو قولك: يعجبني ضربُ زيدٍ وتغضبَ، تريد: وأنْ تغضَب، فهذا إظهار "أنْ" فيه أحسن. ويجوز إضمارها فأنْ مع الفعل بمنزلة المصدر، فإذا نصبت فقد عطفت اسمًا على اسمٍ ولولا أنك أضمرت "أنْ" ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم؛ لأن الأسماء لا تُعطف على الأفعالِ، ولا تُعطفُ الأفعالُ على الأسماءِ؛ لأن العطف نظير التثنية فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية كذلك لا يجتمعان في العطف، فمما نصب من الأفعال المضارعة لما عطف على اسمٍ قول الشاعر:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوف

كأنه قال: للبسُ عباءةٍ وأنْ تقرَّ عيني.[١]

وقد جاء عطف الفعل بالرفع على اسم في معنى الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، وقد جوز النحويون هذه الصورة لأن الاسم المعطوف عليه في قوة الفعل لما فيه من ضمير مستكن فكأننا عطفنا فعلا على فعل فلم نحتج إلى تقدير الحرف المصدري أن ، وذلك نحو قوله تعالى :

" صَافَّات وَيَقْبِضْنَ " [٢] ونحو : "وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ .....وَيُكَلِّمُ النَّاسَ "[٣] لأن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم، ولو كان مصدراً لم يجز، كما تقدم في:

للبس عباءة وتقر عيني .....لأن المصدر ليس بحامل للضمير، فلا يجوز العطف عليه إلا بإضمار " أن ". فإن قيل: فإذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير، فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل، فيقول: " مررت برجل يقوم وقاعد "؟

قلنا: هذا ممتنع على قبح، والزجاج قد أجازه في (المعاني) قياسا على الأول، وليس هو مثله، لأنك إذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه رددت الفرع إلى الأصل، لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه.".[٤]

---

[١] السابق

[٢] الملك ١٩

[٣] آل عمران ٤٥ ، ٤٦

[٤] الأصول في النحو ١ / ١٤٩

ولست أرى فرقا بين أن ننصب الفعل ونرفعه في حال عطفه على المصدر ، لأن مجرد العطف قد أظهر جانب المصدرية فيه وقواه دون الحاجة إلى الجدل حول إعمال الحرف أن محذوفا أو عدم إعماله ، أما تفرقة النحويين بين عطف الفعل على المصدر وعطفه على اسم الفاعل فهي تفرقة تدل على عمق إدراك المعاني الدقيقة والبنية العميقة لكل تركيب ، وقد سبقت الإشارة إلى أن سيبويه جعل اسم الفاعل في منزلة متقدمة على المصدر في الإعمال لما فيه من ضمير مستكن فكان بذلك إلى الفعل أقرب من حيث كان الفعل لابد له من فاعل دائما فجاز عطف الفعل عليه بالرفع دون التردد بين النصب والرفع كما كان مع المصدر .

٦ – إذا دخل على الفعل واحد من الحروف التي لا يليها إلا الأسماء فينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة لينسبك منها مع الفعل مصدرا مؤولا فيكون الحرف الخاص بالأسماء قد وليه اسم وليس الفعل ، وهذه الحروف تنقسم بحسب الحرف المصدري المضمر إلى قسمين : ما يجوز فيه إظهاره وإضماره ، وذلك الحرف لام الجر، نحو قولك: جئتُكَ لتعطيني ولتقومَ، ولتذهبَ، وتأويل هذا: جئتُك لأنْ تقومَ، جئتُكَ لأنْ تعطيني ولأن تذهبَ، وإنْ شئتَ أظهرتَ فقلت "لأنَّ" في جميعِ ذلك وإن شئت حذفت "أنْ" وأضمرتها، ويدلك على أنه لا بدّ من إضمار "أنْ" هنا إذا لم تذكرها أن لام الجر لا تدخل على الأفعال، وأن جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعالِ، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ".[١]

والقسم الثاني لا يجوز إظهارها فيه وذلك مع أربعة أحرف هي : "حتى" إذا كانت بمعنى إلى أنْ ، والفاء إذا عطفت على معنى الفعل لا على لفظه ، والواو إذا كانت بمعنى الاجتماع فقط ، و أو إذا كانت بمعنى إلى أنْ ".

وسوف أعرض لهذه الحروف الأربعة بشيء من التفصيل لنتبين وجهة نظر النحويين لتقدير الفعل بمصدر معها ونصبه .

يجعل سيبويه نصب الفعل بعد حتى على وجهين : أن تكون بمعنى إلى أن وهو الغاية ، وأن تكون بمعنى كي ، يقول : " فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها... وأما

[١] الأصول في النحو ١ / ١٤٩

الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفى معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشيء".[1]

فالنصب هنا دلالة على تعليق ما بعد حتى بما قبلها تعليق النتيجة بالسبب، يستوي في ذلك أن يكون الأمران قد حدثا ، أو أن الأول قد كان والثاني الذي هو الغاية لم يحدث، فذلك لا يؤثر في معنى الاتصال، أما إذا أردنا انقطاع الثاني عن الأول وجعل حتى ابتدائية وما بعدها إخبار كان الرفع، يقول سيبويه:" واعلم أن حتى يرتفع الفعل بعدها على وجهين: تقول: سرت حتى أدخلها، تعنى أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرت فأدخلها، فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله وأن عمله لم ينقطع. فإذا قال: حتى أدخلها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء، فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، لأنها لم تجيء على معنى إلى أن، ولا معنى كي فخرجت من حروف النصب... وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع، أي حتى أني الآن أدخلها كيفما شئت".[2]

فقد انقطع برفع الفعل الارتباط الغائي ؛ فلم يعد ما بعد حتى غاية لما قبلها وصارت حرف ابتداء مثل إذا والواو والفاء إذا دلت على الابتداء ، وصارت الجملة بعدها إخبارا فكان الفعل في موقع الخبر . وبذلك قد اتضحت علة نصب الفعل بعد حتى ، فالنصب قرينة على أنها ليست للابتداء ولا للعطف وإنما هي حرف جر مختص بالاسم ، فصار دخوله على الفعل بهذا المعنى يرجح دلالة المصدرية في الفعل ويقويها فيه .

ثاني تلك الحروف واو المعية ، وقد مر بنا صورة عطف فعل على اسْم ملفوظ بِهِ فينتصب الْفِعْل بإضمار أَن لينسبك بذلك مصدر يَصح عطفه على الِاسْم الْمصدر الملفوظ بِهِ كَقَوْل الشاعر :

للبس عباءة وتقر عَيْني أحب إِلَيّ من لبس الشفوف

فَإِن النصب هُنَا بإضمار أَن كَمَا تقدم وَلَو قَالَ وَأَن تقر عَيْني لجَاز لتقدم الْمصدر أَولا وَأَن وَالْفِعْل فِي تَأْوِيل الْمصدر .

([1]) الكتاب ١٧/٣.

[2] السابق ٣ / ١٧

ومثل ذلك في التقدير إذا وقعت الواو بين فعلين ولم نرد الإشراك بينهما ، وإنما أردنا معنى المصاحبة فالواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعلِ والفعلِ، وأردت عطفَ الفعلِ على مصدر الفعلِ الذي قبلَها، كما كان في الفاء وأضمرت "أنْ" وتكون الواو في جميع هذا بمعنى "مَع" فقط، وذلك قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، أي: لا تجمعْ بين أكلِ السمكِ وشربِ اللبنِ، فإنْ نهاه عن كل واحدٍ منهما على حالٍ قال: ولاَ تشربِ اللبنَ على حالٍ، وتقول: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنكَ فتنصبُ، ولا معنى للرفع في "يعجزُ" لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه، وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه، إنما يعني: لا يجتمع أن يسعني شيءٌ ويعجز عنك، كما قال:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ – إذا فَعَلْتَ – عَظِيمُ "[1]

ولنا أن نفسر نصب الفعل بعد الواو كما فسرناه بعد حتى في أن النصب دليل على أن الواو ليست لمجرد العطف وأنها كذلك ليست للاستئناف ، وإنما هي للمعية في معنى حرف الجر مع ، وبذلك أصبحت من خصائص الأسماء ، فدخلت على الفعل فغلبت الدلالة المصدرية فيه فساغ وقوعه موقع الأسماء .

ثالث تلك الحروف الفاء ، هو عاطف في الفعل كما يعطف في الاسم ، فإذا قلت: زيدٌ يقومُ فيتحدث، فقد عطفت فعلًا موجبًا على فعلٍ موجب، وإذا قلت: ما يقومُ فيتحدثَ، فقد عطفت فعلًا منفيًّا على منفيّ، وينتصب الفعل بعدها إذا خالف ما بعدها ما قبلها، لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذٍ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني بإضمار "أنْ"، وهو ما عبر عنه بعض النحاة أن الفاء عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم في الفعل السابق ، " وذلك قولك: ما تأتيني فتكرمني، وما أزورك فتحدثني، لَم ترد: ما أزورك وما تحدثني، ولو أردت ذلك لرفعت، ولكنك لما خالفت في المعنى فصار: ما أزورَكَ فكيف تحدثني، وما أزورَكَ إلاّ لم تحدثني، حمل الثاني على مصدر الفعل الأول، وأضمر "أنْ" كي يعطف اسمًا على اسمٍ، فصار المعنى: ما يكون زيارةٌ مني فحديثٌ منكَ. وكذا كلما كان غير واجب نحو الأمر والنهي والاستفهام؛ فالأمرُ نحو قولك: ائتني فأكرِمَكَ، والنهي مثل: لا تأتني فأكرمَكَ، والاستفهام مثل: أ تأتني فأعطيَك لأنه إنما

[1] الأصول في النحو ٢ / ١٥٤

يستفهم عن الإتيان ولم يستفهم عن الإعطاء، وإنما تضمر "أنْ" إذا خالف الأول الثاني، فمتى أشركت الفاء الفعلَ الثاني بالأول فلا تضمر "أنْ" وكذلك إذا وقعت موقع الابتداء، أو مبنيٌّ على الابتداء.[1]

وخلاصة القول أن نصب المضارع بعد الفاء ما هو إلا دليل على الخلاف وأنها لم يرد بها مجرد العطف أو الاستئناف ليبنى على ما بعدها كلام ، وإنما أريد بها ترتب ما بعدها على ما قبلها ترتب النتيجة بالسبب ، والفاء في ذلك ليست من خصائص الأسماء فلا داعي لتقدير أن ناصبة للفعل لينسبك بها معه مصدر مؤول ويكفي القول بالنصب على إرادة معنى الخلاف ، يقول سيبويه : " اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدإ أو مبني على مبتدإ أو موضع اسم مما سوى ذلك. وسأبين ذلك إن شاء الله.

تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، فأضمروا أن، لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا أن حسن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم ، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ " [2]. وليت سيبويه وقف عند حد التفسير بالخلاف دون الخوض في تأويل الفعلين بمصدرين دون حاجة ملحة إلى ذلك سواء لاستقامة القاعدة أو المعنى .

رابع تلك الحروف أو ، والفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنى إلا أن تفعلَ، تقول: لألزمنَّكَ أو تعطيني، كأنه قال: ليكوننَّ اللزومُ والعطيةُ، وفي مصحف أُبي: "تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ "[3] على معنى: إلا أن يُسلموا، أو حتى يسلموا، وقال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَينُكَ إنَّما نُحَاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

أي: إلا أن نموت فنعذَرا، فكل موضعٍ وقعتْ فيهِ أو يصلح فيه إلا أنْ وحتى، فالفعل منصوب، فإن جاء فعلٌ لا يصلحُ هذا فيهِ رفعت، وذلك نحو قولك: أتجلس أو تقومُ يا

[1] الأصول في النحو ٢ / ١٥٣

[2] الكتاب ٣ / ٢٨

[3] الفتح ١٦

فَتى، والمعنى: أيكون منكَ أحدُ هذين؟ وهل تكلمنا أو تنبسطُ إلينا؟ لا معنى للنصبِ هنا، وقال الله عز وجل: "هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ، أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ" [1] فهذا مرفوع، لا يجوز فيه النصب ؛ لأن هذا موضع لا يصلحُ فيه " إلاّ أنْ ".[2]

إذن للنصب بعد " الواو ، والفاء ، و أو" معنى لا يؤدى إلا به ، وللرفع احتمالان إما العطف على ما سبق وإما الاستئناف ، يقول سيبويه عن النصب والرفع بعد أو : "واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على إلا أن ، تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني؛ فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيني ولأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب .. ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول،وقال جل وعز: " ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون "[3]، إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون" [4]

ولي على التحليل السابق الملاحظات التالية :

١ – ليت التحليل النحوي يؤكد على ما أكد عليه سيبويه من دلالة النصب بعد الحروف السابقة وهي دلالة المخالفة ، من حيث يخالف ما بعد هذه الحروف لما قبلها فلا يجمع معه في الحكم خاصة مع حروف العطف ، فالنصب منع من إرادة العطف وكذلك منع من إرادة الاستئناف والرفع والبناء عليه .

٢ – إن تفسير النصب بأن مضمرة – سواء وجوبا أو جوازا – بعد هذه الحروف لينسبك مصدر مؤول من الفعل وأن ، قول مقبول لا بأس به خاصة مع الحروف التي في معنى حروف الجر، وإن كنت أرى أن الأولى منه القول بأن الفعل بعد هذه الحروف التي لا يقع بعدها إلا الأسماء قد غلبت فيه الدلالة المصدرية على دلالة الزمن فقوي الجانب الاسمي فيه فصلح للوقوع موقع الاسم .

٣ –إذا كانت حركة النصب في الفعل المضارع بعد هذه الحروف دليلا على معاني لا تؤدى إلا بها فإن قرينة دلالة الحال المصاحبة للكلام تقوم بدور أساسي في فهم المعنى،

---

[1] الشعراء ٧٢ ، ٧٣

[2] الأصول في النحو ٢ / ١٥٥

[3] الفتح ١٦

[4] الكتاب ٣ / ٤٧

وقد أغفل كثير من النحاة تلك القرينة ، فلو تأملنا الأمثلة السابقة في حالات رفع الفعل عطفا على السابق ، ورفعه على الاستئناف ، ونصبه على إرادة معنى المصدر ، فإننا سنجد اختلافا في طرق أدائها حسب كل معنى ولنا أن نتخيل نطق الأمثلة الواردة في قول سيبويه :" تقول: ما نأتيني فتحدثني، فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحدثتني.وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك.وإن شئت أشركت بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: ما تأتيني فتحدثني كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني... وإن شئت رفعت على وجهٍ آخر، كأنك قلت: فأنت تحدثنا "[1] فلا يمكن تصور أن تكون طريقة نطق كل تركيبٍ على اختلاف الإعراب واحدة ، وهذا الذي أغفله كثير من النحويين في تحليلهم ووقفوا عند حد العلامة الإعرابية وتسويغها من الناحية الشكلية.

[1] الكتاب ٣ / ٣١

الخاتمة

يمكن تلخيص أهم ما توصل إليه البحث في النقاط التالية :

أولا – عرض البحث لمفهوم التقارض من الوجهة اللغوية والاصطلاحية مع ذكر أمثلة التقارض التي تعرض لها النحويون التي تناقلها اللاحق عن السابق وبيان الصورة الجديدة التي تعرض لها البحث وهي التقارض بين الفعل والمصدر ، وذهب البحث إلى أن النحويين قديما وحديثا في تناولهم هذه الظاهرة داروا في فلك أمثلة بعينها ، أما موضوع التقارض بين الفعل والمصدر فلم يتناوله أحد بدراسة مستقلة .

ثانيا – عرض البحث لدلالة الفعل والمصدر، وبيان الدلالة المشتركة بينهما التي سوغت التقارض الوظيفي والدلالي بينهما ووقوع أحدهما موقع الآخر ، فلم يسوغ مجيء أحدهما في موضع الآخر سوى اشتراكهما في الدلالة على الحدث ، ففي مواضع دل المصدر على الحدث مع زيادة معنى الفعل افعل وذلك مثل المصادر التي حلت محل الفعل المستعمل إظهاره والفعل المتروك إظهاره بعبارة سيبويه ، وفي مواضع دل الفعل على الحدث ، وبعبارة البحث تغلبت فيه دلالة المصدر لغرض من التوسع الدلالي من العرب ، فجاز بذلك عطفه على المصدر قبله ، ودخول بعض الحروف المختصة بالأسماء عليه ، مثل حتى و أو والواو والفاء واللام ، وكان النصب في الفعل في هذه الأحوال دليلا على تغليب دلالة المصدر فيه .

ثالثا – عرض البحث للمواضع التي وقع المصدر فيها موضع الفعل وقام مقامه ، وبينت الشروط والأحوال التي جعلت المصدر يحل محل الفعل ويقوم مقامه ويعمل عمله ، ولاحظ البحث أن شروط عمل المصدر في مجملها تعتمد فكرة الشبه بالفعل ، فكلما كان المصدر أكثر شبها بالفعل عمل ، وأية حال كان عليها المصدر تبعده من شبه الفعل ينتفي عمله كحاله في التصغير وحاله في التعريف وحاله إذا وصف قبل مجيء معموله .

رابعا – عرض البحث لوقوع الفعل موقع المصدر ، وليس ذلك إلا لتغليب جانب دلالة المصدرية فيه ، ورأى البحث أن هذا التغليب يكفي لتسويغ عطف الفعل المنصوب على الاسم ، وكذلك نصبه بعد : حتى والواو والفاء واللام ، ولا يرى البحث ضرورة لما ذهب إليه النحويون من تقدير الحرف المصدري " أن " ويكفي الإشارة إلى أن الفعل في هذا الموضع قد تغلبت فيه دلالة المصدر.

خامسا – يوصي البحث بالنظر إلى قضية التقارض من وجهة متعمقة دون تسطيح لها ، فلا نقول إن العنصر كذا في موضع كذا ثم نمضي ، لأن التقارض من أبواب توسيع الدلالة في العربية ، فإذا ما كان التقارض بين عنصرين علمنا توسعا في الدلالة بضم دلالتي العنصرين ، فكأن العرب بذلك يلمحون دلالة المستغنى عنه إلى جوار دلالة العنصر الموجود وذلك الباب يحتاج إلى غير قليل من التقصي والدراسة

المصادر والمراجع:

١. الأصول في النحو ــ لأبي بكر محمد بن السراج ــ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ــ الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م ــ مؤسسة الرسالة بيروت .

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف ــ أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ــ دار إحياء التراث العربي .

٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – أبو محمد جمال الدين ابن هشام – تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

٤. التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري – تحقيق : علي محمد البجاوي – الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه

٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – أبو محمد بدر الدين حسن المرادي – شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

٦. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي – دار الكتب العلمية بيروت– لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م

٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني – مطبعة أمير قم ــ إيران.

٨. شرح شافية ابن الحاجب – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ، وآخرون – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م

٩. علل النحو – محمد أبو الحسن، ابن الوراق – تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش – الناشر: مكتبة الرشد – الرياض/ السعودية – الطبعة الأولى،١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م

١٠. الفصول المفيدة في الواو المزيدة – صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي العلائي – تحقيق: حسن موسى الشاعر – دار البشير – عمان – الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

١١. القاموس المحيط – ط دار الفكر – بيروت.

١٢. الكتاب ــ لسيبويه – تحقيق : عبد السلام هارون– مكتبة الخانجي، ط٣ ــ ١٩٨٨م.

١٣. لسان العرب ــ لابن منظور – ط١ – دار صادر ــ بيروت

١٤. اللمع في العربية – أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق : فائز فارس – دار الكتب الثقافية – الكويت
١٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز– أبو محمد عبد الحق غالب ابن عطية – دار الكتب العلمية – لبنان ١٩٩٣م – تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد .
١٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل – تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون – مؤسسة الرسالة – ط١– ١٤٢١ / ٢٠٠١
١٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ــ ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦ ــ دار الفكر بيروت.
١٨. المقتضب – أبو العباس المبرد – تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة– عالم الكتب. – بيروت
١٩. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي – أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م
٢٠. النحو الوافي – عباس حسن – دار المعارف – الطبعة الخامسة عشرة
٢١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين السيوطي – تحقيق : عبد الحميد هنداوي – **المكتبة التوفيقية – مصر**